العرب
الثلاثاء 2021/09/21
السنة 44 العدد 12186

الكرة في ملعب الإعلام الليبي بعد أن سحبت الحكومة «حارس المرمى»

رئيس لجنة إصلاح وتطوير الإعلام عبدالرزاق الداهش يرى فرصة لإعلام ليبي أكثر مهنية وأكثر استقلالية

يعتبر رئيس لجنة إصلاح وتطوير الإعلام الليبي عبدالرزاق الداهش أن وسائل إعلام غير منضبطة حوّلت الإعلام من فن لإدارة الحقائق إلى مهنة لإدارة الحرائق على حساب الليبيين وتطلعاتهم. لعل الحل في هيئة عليا مستقلة للإشراف على الإعلام.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تستعد لجنة إصلاح وتطوير الإعلام في ليبيا لإصدار توصياتها خلال الأيام القادمة، وفق ما أكده رئيسها عبدالرزاق الداهش في مقابلة خص بها "العرب"، معتبرا أنه "لم يبق إلا القليل".

وتنتظر الساحة الإعلامية الليبية نتائج اللجنة التي أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة عن تشكيلها في يونيو الماضي، لتمارس عملها تحت إشراف وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية.

ومنحت اللجنة صلاحية عقد حوارات موسّعة مع كل المهتمين بالمجال الإعلامي ومنظمات المجتمع المدني، للاستنارة بآرائهم في الإجراءات الإصلاحية اللازمة لقطاع الإعلام، فيما ينبغي عليها تقديم تقرير بنتائج أعمالها للعرض على رئيس الحكومة.

وتتكوّن اللجنة من تسعة أعضاء هم جلال عثمان، فتحي إميمة، عطية باني، منير مفتاح، محمد الأصفر، سليمة بن نزهة، علي جابر، وفريدة طريبشان، وعياد العشيبي، إلى جانب رئيسها الكاتب الصحافي وصاحب التجربة الواسعة في إدارة المؤسسات الإعلامية، وآخرها هيئة دعم وتشجيع الصحافة عبدالرزاق الداهش.

عبدالرزاق الداهش

دفعنا نحن الليبيين فاتورة خطاب الضغينة والشيطنة والتشفي

ويعتقد الداهش أن ما ينتظره من الإعلام الليبي مستقبلا أن يكون "إعلاما أكثر مهنية، وأكثر استقلالية، ووفقا لثنائية حرية ومسؤولية، وهذا ما نراه كمقومات أو مرجعيات، لاستخلاص إجابة السؤال: كيف ينبغي أن يكون إعلامنا؟".

وقال الداهش ردا على سؤال "العرب" حول واقع الإعلام الليبي "لا نريد أن نقول إنه منطقة منكوبة، ولكن الكثير من وسائل الإعلام كانت بالفعل جزءا من حالة التوتر، بدل أن تكون جزءا من حالة الاستقرار"، مشيرا إلى أن "هناك الكثير من الانتهاكات والإخلالات المهنية، هناك وسائل إعلام حولت الإعلام من فن لإدارة الحقائق إلى مهنة لإدارة الحرائق، وفي النهاية دفعنا نحن الليبيين فاتورة خطاب الضغينة والشيطنة والتشفي، من وقتنا وإمكانياتنا ولحمنا الحي".

وحول صلاحيات لجنة الإصلاح والتطوير، ودورها في توحيد الخطاب الإعلامي في اتجاه الثوابت الوطنية الكبرى كالمصالحة وتكريس الحل السياسي وتجاوز حالة الانقسام السياسي، بيّن الداهش أن "اللجنة ليست بديلا عن أي جسم يمكن أن يدير أو يشرف على وسائل الإعلام العمومي، ولا مؤسسة لرصد الاختلالات، ولا نقابة للصحافيين الليبيين" وإنما "وظيفتها تصميم تصورات لنظام إعلامي متصالح مع العصر، فضلا عن تحويل منشور رئيس الحكومة رقم 8 إلى واقع، وإنتاج بيئة عمل للصحافيين وعدم التضييق عليهم وحماية مصادرهم وحريتهم في النفاذ إلى المعلومات".

وتابع الداهش في أول مقابلة صحافية بعد تشكيل اللجنة "نستمع دائما لتوحيد الخطاب، أنا لا أدري كيف يكون توحيد الخطاب، يعني مثلا نفرض سياسة تحريرية واحدة على كل وسائل الإعلام؟"، وأضاف "نحن نرى مدونة قواعد السلوك المهني هي دليل العمل الصحافي، ودستور الصحافيين، وعموما هي متشابهة في أغلب دول العالم لأن المعايير الحرفية واحدة"، مشددا على أنه "ينبغي علينا دائما أن ندرك كي نتدارك أن الإعلام في آخر تعريف لليونسكو هو منفعة عامة، وتظل المصالحة والتسامح، وكل ما يخدم هذا البلد جزءا من مهمة الصحافي بل أولوية، وقد تضمنت مدونات السلوك ومواثيق الشرف في الدنيا كل ذلك".

وحددت المادة الثانية من قرار إنشاء لجنة إصلاح وتطوير الإعلام مهام اللجنة في "وضع المقترحات والتصورات اللازمة لتنفيذ ما جاء بمنشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم 8 لسنة 2021 المشار إليه، المتضمن مطالب الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح وتطوير الإعلام في ليبيا".

وعمم الدبيبة في الثالث من مايو الماضي منشورا بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، شدد على الحق في التعبير وانتقاد أداء الحكومة، ومنع استهداف أو اعتقال الصحافيين، والالتزام بحمايتهم من المخاطر أثناء تأدية أعمالهم.

وتعهدت حكومة الوحدة الوطنية في المنشور بضمان حق الصحافيين في حماية مصادر معلوماتهم، والعمل على إعادة هيكلة مؤسسات الإعلام والصحافة الليبية، وتوسيع دائرة المشاركة في الإدارة من خلال استحداث مجالس للأمناء داخلها، لضمان تمثيل واسع.

وأبرز الداهش أن "اللجنة عقدت أكثر من 30 حوارا مجتمعيا في جنوب وشرق وغرب ليبيا، وقد ناقشت مرئيات أكثر من 300 صحافي وناشط مدني وأكاديمي، كما استلمت اللجنة 35 استمارة رأي تتضمن آراء وتصورات عدد من الصحافيين إزاء الإعلام، وكيفية إدارته وهيكلته والنهوض به"، موضحا أنه "تم التوصل إلى نتائج مهمة في ما يتعلق بمؤسسة مشرفة أو هيئة لرصد الفضاء البصري والسمعي والمكتوب، نستطيع أن نقول (هايكا ليبية)، تملك تسليط الجزاءات لضبط الإخلالات المهنية والأخلاقية" في إشارة إلى إمكانية تأسيس هيئة عليا مستقلة الهيئة للاتصال السمعي البصري على غرار ما هو معمول به في تونس ودول أخرى.

ولفت الداهش إلى أنه "تم التوصل إلى مشروع لصندوق دعم الصحافيين سوف يدعم المشاريع الصحافية، ويسند جوائز الإبداع والتقدير، ويشجّع على العمل المتميز، وخاصة في مجالات المنتوجات الصحافية الحديثة كالصحافة الاستقصائية، وصحافة البيانات، وغير ذلك، كما هناك أيضا تصور لمركز إداري يُعنى بالفضاء السمعي، ومنطقة حرة للإعلام (مدينة إعلامية)، زد على ذلك أن اللجنة تعمل على مساعدة الصحافيين لإعادة تأسيس نقابتهم، لأن نقابة الصحافيين فضلا عن كونها إطارا للتضامن المهني هي شريك مهم في إدارة الإعلام والمحافظة على المسطرة المهنية وجودة الصحافة".

وبيّن الداهش أن "اللجنة كانت منفتحة على كل رأي من أي زميل، ربما بعض الظروف قد صعبت علينا التحرك بشكل أسرع مثل جائحة كورونا، ولكن بذلنا كل ما ينبغي علينا أن نبذله من أجل أفضل ما يمكن عمله لأفضل ما يمكن تصوره. صحيح الظرف ليس مثاليا، ولكن تطلعاتنا مثالية".

وحول دور الحكومة، أكد رئيس لجنة إصلاح وتطوير الإعلام أنها "وضعت الإعلام بيد الإعلاميين، وكأنها تقول لنا خذوا إعلامكم، وللأمانة ولأول مرة حكومة -حتى البرلمانات تميل عادة إلى التضييق فما بالك بحكومة- لا تسعى للرقابة على الإعلام وتضع نفسها تحت رقابته". وزاد موضحا "الآن الكرة في ملعبنا، وعلينا أن نستثمر هذه الفرصة، وخاصة أن الحكومة سحبت حارس المرمى"، مستطردا "صحيح قد تحول أي ظروف غير محسوبة، دون أن نحقق كل ما نريد وهذا احتمال، ولكن هناك (على الأقل) كسبنا شرف التطلع".

وردا على سؤال يتعلق بإمكانية ضبط حالة الانفلات الإعلامي في البلاد، وإمكانية التأثير لضبط معايير أجهزة الإعلام العاملة في عواصم خارجية، أجاب الداهش "قبل كل شيء هنا لا بد أن نفرق بين حالتين من الانفلات. هناك انفلات منتج، يتعلق بطفرة مرتفعة في عدد من وسائل الإعلام، وهذه أتصوّرها حالة خلّاقة. أما في ما يتعلق بإعلام التجييش وخطاب الكراهية والتأزيم، فهذا لا بد أن يضبط، ومن بين التصورات أن تكون هناك هيئة مستقلة لرقابة الفضاء الإعلامي بشتى أشكاله، وقد نوّهت في البداية إلى هذا التصور المتصل بتشكيل هيئة وطنية عليا مستقلة ينبغي أن يكون بها قضاة، ويمكن أن تعاقب أي وسيلة إعلام خارجية بفرض جزاءات مثل إيقاف إذن المزاولة، ومنع التعامل معها ومقاطعتها، ويمكن لو كانت الإخلالات جسيمة تحويل القضية إلى لجنة العقوبات بمجلس الأمن".

وتابع الداهش "الحقيقة كان يفترض أن يكون الإعلام هو مسار خامس في سياق حل المشكلة الليبية، لا نقصد خمسة زائد خمسة إعلامية، ولكن مثلما هناك مسار سياسي ومسار عسكري وثالث اقتصادي ورابع تأسيسي، كان يتعين أن يكون هناك مسار خامس إعلامي".

وفي ما يتعلق بالدور المنتظر من الإعلام الليبي في دعم المسار الانتخابي، أشار الداهش إلى أنه "في كل عملية انتخابية لا بد أن تتوفر أربعة شروط، الشرط الفني وتتولاه المفوضية العليا للانتخابات، والشرط القانوني وهو مسؤولية الجهاز التشريعي البرلمان، والشرط الأمني وهو الحكومة ومؤسستها الشرطية، ويبقى الشرط الرابع والأهم وهو القبول بنتائج الانتخابات. وهنا تأتي مسؤوليات الإعلام في التعاطي مع العملية الانتخابية بنزاهة واحتراف وحيادية تامة، وعدم الانزلاق في ارتكاب أي إخلالات مثل بث أخبار مزيفة أو اجتزاء أخبار أخرى بغرض شيطنة طرف. وهنا لا بد أن تكون هناك ورش عمل ينبثق منها ميثاق شرف للسلوك الصحافي في وقت الانتخابات وهذا ما ننتظره بالتعاون مع المفوضية ومؤسسات المجتمع المدني، في غياب نقابة قوية ومطلبية للصحافيين".

صحافة ثورية

صحافة مسؤولة

الأردن يريد التحول من الوعي بمخاطر الإعلام إلى «التربية» الإعلامية

عمّان – عبّر الأردن عن استعداده لتبني مقاربة جديدة للتعامل الشعبي مع الإعلام تتجاوز فكرة الوعي بأهميته وخطورته إلى مرحلة "التربية الإعلامية".

وأشار وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية صخر دودين إلى أهمية "تعزيز مفهوم التربية الإعلامية والمعلوماتية في ظل التطوّر الهائل والمستمر في تقنيّات الاتصال، والكمّ الهائل من المعلومات المتدفّقة عبر الفضاء الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام".

وقال دودين في افتتاح مؤتمر "لنبدأ التربية الإعلامية والمعلوماتية الرقمي 2021" الاثنين إن "هذا الأمر يتطلّب تكريس الثقافة الصحيحة للتعامل مع هذه الوسائل، وتعزيز قدرة الأفراد على تمييزها، وتمكينهم من نبذ الإشاعات، وتفنيد الأخبار الزائفة، وتعزيز مهارات التفكير الناقد لديهم".

وتعكس تصريحات الوزير الأردني قلقا رسميا من سيطرة وسائل التواصل الاجتماعي على المشهد الإعلامي وتراجع قدرة الدولة على التأثير في هذا المشهد كما تجسّد مؤخرا في قضية "المؤامرة" التي نسبت لأخ العاهل الأردني الأمير حمزة ورئيس سابق للديوان الملكي وعضو في الأسرة المالكة. وتضاربت روايات الحكومة بشكل لافت في حين سارع الأردنيون إلى مصادر إعلام غربية وأخبار تم تناقلها على نطاق واسع في الشبكات الاجتماعية.

وأشار دودين إلى أن استقاء الأفراد للمعلومات بات يتركّز بشكل أساسيّ على مواقع التواصل الاجتماعي وأدواته "وبالتالي أصبحت هذه الأدوات هي الأكثر تأثيرا في أفكارهم وسلوكيّاتهم"، مؤكدا على أهمية الحاجة إلى تجذير الوعي المجتمعي بكيفيّة التعامل معها، وتوظيفها بشكل إيجابيّ لخدمة الأفراد والمجتمعات.

وألمح الوزير إلى الاهتمام الملكي بقضية الإعلام، وأشار إلى رغبة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بأن تكون منصّات التواصل "صوتاً مسموعاً لنا، وفرصاً غير مسبوقة للتواصل، نسلّط الضوء من خلالها على القضايا المصيريّة ونناقشها في إطار حوار بنّاء".

ويعطي الأردن أهمية بالغة للتربية الإعلاميّة والمعلوماتيّة "في توعية الأجيال ضد مخاطر مجتمعيّة عديدة، ساهم التطوّر التقني وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي في الترويج لها، كالتطرف والكراهية والابتزاز واغتيال الشخصيّة وغيرها من الممارسات السلبيّة الواجب تعزيز الوعي بمخاطرها، وكيفيّة التصدّي لها".

ويعدّ الأردن من الدول المستقرة في منطقة تتجاذبها الاستقطابات وهو محاط بعدد من البلدان تشهد حروبا أهلية وصراعات طائفية وعرقية مختلفة.

ويعوّل الأردن على التربية الإعلامية "في تثقيف الأفراد بالقوانين والتشريعات، من أجل تفادي بعض الممارسات المخالفة والمُجرَّمة قانوناً، كالإساءة والتشهير، التي تتمّ في كثير من الأحيان بسبب الجهل في معرفة القوانين".

وأشاد الوزير بجهود القائمين على المؤتمر "الذي يأتي متّسقاً مع الجهود الوطنيّة الرامية إلى تكريس مفهوم مهارات التربية الإعلاميّة والمعلوماتيّة، بما يعزّز الوعي لدى الأفراد، ويخدم المجتمع، مؤكداً حرص الحكومة على الشراكة والتعاون مع مثل هذه المبادرات الخلّاقة، بما يحقّق الفائدة للمجتمع".

صخر دودين

العاهل الأردني يريد أن تكون المنصات الاجتماعية «صوتا لنا»

وتضمنت الجلسة الافتتاحية من المؤتمر الذي يستمر على مدار يومين كلمات لرئيس جمعية حماية الأسرة والطفولة في محافظة إربد كاظم الكفيري، ومدير أكاديمية دويتشه فيله الألمانية كارستن فون ناهمن، ورئيسة قسم الثقافة والإعلام في سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأردن ليوني لورنز، تناولت أفكاراً ومقترحات عن أهمية تعزيز مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية لدى الشعوب للحد من انتشار الإشاعات، إلى جانب الحديث عن تجارب عدد من الدول في تعميم هذه المفاهيم لدى الأجيال الناشئة والشباب.

تضارب رواية الحكومة أعلت قيمة مواقع التواصل

معاقبة صحيفتين في السودان بتعليق صدورهما

الخرطوم – أعلنت السلطات السودانية الاثنين تعليق صدور صحيفتين لمدة ثلاثة أيام، على خلفية "دعوتهما للعنف"، إثر نشرهما إعلانا يدعم احتجاجات ينظمها مجلس قبلي، شرقي البلاد، الأمر الذي أثار مخاوف من عودة الممارسات السابقة ضد الصحف حيث كانت مصادرة الصحف شائعة لمعاقبتها.

وقال المجلس القومي للصحافة والمطبوعات (رسمي)، في بيان إنه قرر "تعليق صدور صحيفتي 'الصيحة' و'الانتباهة' (خاصتين) لمدة ثلاثة أيام تبدأ من الثلاثاء، بعد نشرهما إعلانا لجهة غير معروفة وغير مسجلة قانونيا وهي التنسيقية العليا لكيانات شرق السودان، تدعو إلى إغلاق الطرق".

وأشار إلى أن "الصحيفتين خالفتا المادة 57 من الوثيقة الدستورية لعام 2019 تعديل 2020، التي تدعو الإعلام إلى عدم الكراهية الدينية أو العرقية أو الثقافية أو الدعوة إلى العنف".

وتابع المجلس "وخالفت الصحيفتان المادة 26 من قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2009 التي تدعو إلى عدم إثارة الفتنة الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الدعوة إلى الحرب والعنف".

وأفاد رئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" أحمد يوسف التاي بأن "الاحتجاجات في شرق السودان سلمية، وتكفل الوثيقة الدستورية التظاهر السلمي للمدنيين ولذلك نشرنا الإعلان".

وأشار إلى أن المستشار القانوني تقدم باستئناف لوقف تعليق صدور الصحيفة.

بدوره، أبدى رئيس تحرير صحيفة "الصيحة" الغالي شقيفات استغرابه من "استخدام مجلس الصحافة للقوانين القمعية للحريات منذ عهد النظام السابق (نظام الرئيس المعزول عمر البشير)". وأضاف "نرفض استخدام قوانين النظام البائد في تكميم حرية الصحافة".